



وبعد نشر وثائق بنما في إبريل من عام ٢٠١٦، كشفت عن ركن كبير ومعقد في الاقتصاد العالمي تم إخفاؤه بدقة بالغة. وأسفرت هذه الفضيحة عن استقالة رؤساء وزراء ومسؤولين كبار من آيسلندا إلى منغوليا.

ومن البنثاغون إلى بنما، وما بينهما من اكتشافات أخرى بالغة الأهمية، قدمت الصحافة الاستقصائية مساهمات مهمة في الكشف عما يفضل البعض إبقائه في الظلام. ولكن الطريق كان وعرا: فرغم أن هناك مجالات أكثر يتعين التحري عنها، هناك منافذ أقل لنشر النتائج. وقد تناولت كتابات كثيرة مذبة وسائل الإعلام التقليدية في جميع أنحاء العالم. فوفقا لإحدى الدراسات، اختفت ١٨٠٠ صحيفة محلية في الولايات المتحدة وحدها منذ عام ٢٠٠٤. ورغم أن الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى توفر منصات جديدة، فقد أثار المزيد من الالتباس أيضا. والعديد من التجاوزات التي يجري الكشف عنها الآن تكون نتاج عمليات القرصنة — وليست نتاج وجود طرف داخلي يتصرف بوازع من ضميره — وهو الأمر الذي يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية.

وكان تشارلز لويس (الذي يعرفه الكثيرون باسم «تشانك») شاهدا على أوقات نجاح وأوقات فشل الصحافة الاستقصائية طوال حياته المهنية. فمن عمله كمترجم في مجلس الشيوخ خلال فضيحة ووترجيت إلى عمله مع الأسطورة كارل برنشتاين في شبكة تليفزيون إيه بي سي، أصبح في نهاية المطاف كبير المنتجين الاستقصائيين لبرنامج ٦٠ دقيقة في قناة سي بي إس. وفي عام ١٩٨٩ استقال من البرنامج وأسس مركز النزاهة العامة. وبعد سنوات، أسس الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين.

وساهم لويس في تأسيس بعض المؤسسات الإخبارية غير الهادفة للربح التي تعمل في الولايات المتحدة والتي يزيد عددها على ٢٠٠ مؤسسة. ونظرا لعمله الآن في منصب أستاذ الصحافة والمحرر التنفيذي لورشة عمل التقارير الاستقصائية في الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة، فقد جلس لويس مع أندرياس أدريانو من مجلة التمويل والتنمية للحديث عن التحقيق في القضايا المالية، والآفاق القاتمة للمؤسسات الإخبارية، والآثار الأخلاقية للقرصنة بوصفهم المبلّغين الجدد.

الآن اختفت جميع الصحف المحلية تقريبا. فكيف سيؤثر اختفاؤها على التحقيقات التي تجرى على المستوى المحلي؟

لقد بدأت عملي في قسم الرياضة في غرفة أخبار صحيفة ويلمنجتون نيوز جورنال في ديلاوير في أوائل سبعينات القرن العشرين. وكانت واحدة من أفضل الصحف صغيرة ومتوسطة الحجم. ولكن كل شيء انهار. وانخفض عدد العاملين في هذا القسم من ١٨٧ فردا إلى حوالي ٣٥ فردا الآن. وعدد المراسلين الصحفيين اليوم هو نفس عددهم في عام ١٩٧٢، بينما زادت الميزانية الفيدرالية عشرين ضعفا تقريبا. وفقد عشرات الآلاف من الصحفيين وظائفهم في الولايات المتحدة. ورغم أن معظم القوانين تصدر هنا على

المؤسسات غير الهادفة للربح تتحرى عن الأرباح

الصحفيون الاستقصائيون يضطلعون بدور أساسي في الكشف عن الفساد

أندرياس أدريانو

في عام ١٩٧١، اكتشف دانيال إسبرغ، أحد المبلّغين عن التجاوزات، ما يطلق عليه وثائق البنثاغون وقضى ليالي لا حصر لها في تصوير أكثر من ٧٠٠٠ صفحة قبل أن يسلمها إلى صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست. وبعد أربعة عقود، عندما سلّم مصدر مجهول للصحفي الألماني باستيان أوبرماير محرك أقراص محمولا يحتوي على ١١ مليون ملف تم الحصول عليها من مكتب محاماة بنمي، وتضمنت تفاصيل تعاملات مشبوهة وخططا للتحايل الضريبي استخدمها الأثرياء وأصحاب النفوذ، كان كم البيانات كبيرا لدرجة يتعذر معها على غرفة الأخبار بالكامل معالجتها. وطلب أوبرماير المساعدة من الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين، حيث تم استدعاء ٢٥٠ مراسلا صحفيا من ٩٠ بلدا.

مستوى الولايات، فإن عدد الصحفيين قل بمقدار الثلث في عواصم الولايات. وفي واشنطن، لا يوجد من يغطي أخبار أعضاء الكونغرس في ٢٧ ولاية. وهناك أيضا ما أسميه «الصحاري الإخبارية» - وهي مناطق واسعة من البلاد تفتقر إلى التغطية الإخبارية اليومية المخصصة، سواء عن طريق الراديو أو الصحف المحلية أو صحف الولايات.

هل يمكن معرفة ما لا يتم تغطيته؟

لا. ورغم أن هناك أكثر من ١٠٠ مؤسسة فيدرالية في واشنطن، فإن وسائل الإعلام الموجهة للنخبة - واشنطن بوست، نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال - لا تغطي جميع هذه المؤسسات. وينتهي بك الأمر أحيانا مع تقارير إخبارية غامضة، تبلغ الآلاف، وهي تغطي قطاعات مختلفة، وقد لا تمثل سوى مصالح خاصة.

كيف يؤثر ذلك على التقارير المالية والاقتصادية تحديداً؟

إن ما يقلقني، بصراحة، هو أن النخب من ذوي المستوى التعليمي العالي هم وحدهم الذين يمكنهم الاطلاع على المعلومات الموضوعية. وهم الذين سيقومون بالاشتراك في وسائل الإعلام الكبرى ويقروون كافة المعلومات الصادرة عنها، ومن أسباب قيامهم بذلك كسب المال بطبيعة الحال، في حين أن بقية الناس، ومنهم المتعلمون، لا يقرؤون أو يستخدمون الأخبار بنفس القدر. وهذا هو الفرق بين الأغنياء والفقراء فيما يتعلق بقراءة المواد ذات المضمون الفعلي.

هل تعوض المؤسسات الجديدة غير الهادفة للربح خسائرها؟

هناك الآن ٢٠٥ من مؤسسات الصحافة الاستقصائية غير الهادفة للربح في أمريكا، ٢٧ مؤسسة على المستوى الدولي. وقدمت المؤسسات الخيرية والأفراد مساعدات وتبرعات تجاوزت المليار دولار في السنوات الأخيرة للقيام بتغطية المناطق التي لم تعد الصحف المحلية قادرة على تغطيتها. إن ذلك لن يعوض ما أحدثته مذبحه وسائل الإعلام وفقدان الوظائف، ولكن كان من الممكن أن يحدث الأسوأ. وفي تقديري أن هذه المؤسسات غير الهادفة للربح توظف ما يصل إلى ٣٠٠٠ صحفي.

وفي عام ٢٠٠٨ تقريبا، عندما بدأت جائزة بوليتزر تفقد المتقدمين بطلبات الحصول عليها، تم السماح للمؤسسات غير الهادفة للربح بتقديم الطلبات. وقد فازت مؤسستان قمت بتأسيسهما - الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين ومركز النزاهة العامة - بجائزة بوليتزر، كما فازت مؤسسات غير هادفة للربح مثل بروبايكا بحوالي ١٢ جائزة حتى الآن.

هل يزعجك اعتماد الكثير من تحقيقات الصحافة الاستقصائية اليوم على القرصنة، التي تعد جريمة، وليس على المبلغين الذين يتصرفون بوازع من ضميرهم (مثل دانيال إسبرغ ووثائق البنتاغون)؟

أولا، بالنسبة لوثائق بنما، لا أحد يعرف حقا من هو المصدر. فقد يكون القرصنة، أو طرفا داخليا - كموظف ساخط أو شخص كان على علاقة بطرف داخلي مثلا. هناك كتب جديدة ستصدر وفيلم سيتم عرضه، وبالتالي يمكننا معرفة المزيد عن هذا الأمر.

وبشكل أعم، هناك رمادية تحيط بهذه القضية. فممنذ فترة، أثناء مؤتمر للصحافة الاستقصائية في أوروبا، أجلسني المنظمون عمدا أنا وصحفيين مشهورين آخرين، مثل سيمور هيرش (مراسل صحفي استقصائي لدى مجلة نيويورك)، بجانب مجموعة من القراصنة لتناول العشاء. وكان من المثير للاهتمام الاستماع إليهم. فالبعض يقوم بعمليات القرصنة تحديدا لاعتقادهم بوجود خلل ما في المجتمع أو أن هناك مؤسسة ما تحمي إحدى الشركات، لذا فإن الأمر يشبه موظف الحكومة الذي يبدأ في تسريب المعلومات لشعوره بالاستياء مما يراه.

إنني مع الرأي القائل إن بعض القراصنة يمكن أن يكونوا فاسدين ومجرمين. ولكن مرة أخرى هناك رمادية تحيط بهذا الأمر. فإذا كان هناك استغلال للسلطة وكانت المستندات المسربة هي السبيل الوحيد لمعرفة الجمهور به، ألا يكون ذلك مفيدا؟ لقد كان نشر وثائق البنتاغون أمرا مفيدا للغاية. ولكن إذا كنا اكتفينا بانتظار البنتاغون، لظلت هذه المستندات في قبضتهم.

أنا لا أقول إنه لا توجد انتهاكات. ومما لا شك فيه أنني صحفي استقصائي وأعتقد أنه يحق للجمهور معرفة ما يجري. والأمر يتعلق حقا بحالات فردية وتحليل ما يمكن استخلاصه منها تحديدا. وهناك حالات يتصرف فيها الأشخاص بوازع من ضميرهم، وما يقومون بنشره قد يكون مفيدا للمجتمع ككل.

إذا كنت تستطيع تقديم المشورة للحكومات بشأن زيادة الشفافية، فماذا تقول لها؟

أعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك مخاوف كبيرة بشأن مناطق الاختصاص الخارجية لدى كل حكومة ديمقراطية أو خاضعة لقدرة ضئيل من المساءلة. وإذا قامت البنوك التي تم تأسيسها في الولايات المتحدة بأشياء «خارج نطاق القانون»، أو ربما أشياء غير قانونية صراحة في مناطق الاختصاص الخارجية هذه التي يتراوح عددها بين ٦٠ و ٩٠ منطقة، ينبغي أن يزعج ذلك الحكومة الأمريكية، والكونغرس، ومصصلحة الضرائب.

ولكن بدلا من ذلك، يتجاهل الجميع ما يحدث.

هذه مشكلة عالمية. ونحن بحاجة إلى مزيد من النقاش، والإبلاغ، والفهم، والمساءلة من جانب كل هذه الكيانات. **FD**

أندرياس أدريانو هو مسؤول اتصالات أول في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.

تم تنقيح نص هذه المقابلة لمرعاة الطول المناسب والوضوح.